

أضف إلى ذلك أن الإلزام بقانون خلقي كان له تأثير هائل على فكرة الإنسان عن القانون النافذ بالفعل في مجتمعه [1]. ذلك لأن الفكرة القائلة بأن هناك من وراء النظم القانونية معمول بها في مختلف المجتمعات لاسمى [2] كمن على أساسه أن نحكم على القانون البشري الوضعي لقانوننا هذه الفكرة قد أدت إلى نتائج مهمة في الكثير من مراحل التاريخ البشري [3] رجلاً ذلك لأنها قد أدت إلى استخلاص نتيجة مؤداها أن هذا القانون الأسمى يجب و يلغى القواعد الفعلية لأي مجتمع مع S S حيث يتضح أنها مخالفة للقانون الأسمى وليس هذا فحسب بل إن هذه النتيجة يترتب عليها جواز إعفاء الفرد من واجبه [4] إزاء ضوع القانون الفعلي بل إنه [5] لك [6] ق الشرعي في التمرد على سلطة الدولة الشرعية. وسنحاول في هذا الكتاب أن نفحص هذه المشكلات الأساسية التي [7] ظى باهتمام كل مواطن في عالمنا المعاصر. وربما كانت أكثر القضايا حساسية وحيوية في الدولة العصرية هي قضية ما تعنيه حرية المواطن والإجراءات التي [8] كن انتهاجها للمحافظة على هذه [9] رية. فالعلاقة بين القانون وال[10] رية وثيقة جدال ذلك أن من الممكن استخدام القانون كأداة للطغيان كما حدث في العديد من المجتمعات والعهود أو كأداة لتحقيق تلك [11] ريات الأساسية التي تعتبر في المجتمع ولا يكفي في مجتمعات كهذه أن يقتصر القانون على ضمان أمن المواطن في شخصه وماله بل إنه من المهم أن يكون المواطن حراً في التعبير عن رأيه دون خوف أو تهديد وفي التجمع مع إخوانه من المواطنين وان يكون له [12] ق في التنقل حيث شاء وان يبحث عن أية وظيفة يرغب فيها وان ينتفع بثمرات ما أصبح يعرف «بحكم القانون» ويجب أن يكون متحرراً من القلق الناتج عن [13] ااجة أو سوء [14] ظ. كل هذه المشاكل تثير مسائل قانونية في غاية التعقيد في إطار دولة الرفاهية [15] ديثل وقد تناول هذا الكتاب بعضاً من أهم جوانب هذه المشكلة الملحة. وفي العصر [16] ديثل ارتبط القانون ارتباطاً وثيقاً بفكرة وجود قوة ذات سيادة في كل دولة بحيث تكون لهذه القوة سلطة سن القوانين وإلغائها وفق إرادتها. وقد كان لهذه النظرية نتائج مهمة بالنسبة للأنظمة القانونية الوطنية والدولية على السواء فإذا كانت الدولة ذات سيادة فكيف يجوز القول إن هذه الدولة ذات السيادة خاضعة بدورها لنظام أشمل هو القانون الدولي؟ فإذا فرضنا أن هذه الدولة ارتبطت [17] عاهدة دولية تلزمها بقبول هيمنة سلطة تشريعية [18] هاز دولي أعلى مرتبة كما هو الحال في معاهدة السوق المشتركة فان انضمام دولة - كبريطانيا مثلاً - إلى هذه السوق المشتركة حاداً حول تأثير هذا الانضمام على السلطة أثار في الآونة الأخيرة خلافاً لطلقة للبرلمان. ولكن [19] نامي - وهو رجل العالم العملي - كان ي في بلاد القانون العام تبرماً وضيقاً بالنظرية ويأخذ بالإلزام الذي يرى أن وأنه من هذه الناحية وبفضل خبرته القانونية أكثر استعداداً وكفاءة من أولئك الذين يفتقرون إلى سعة اطلاعه على الأساسيات التشريعية مهما كان مقدار [20] كنهم من مباحث العلم الأخرى. وعلى أية حال فإن مطالبة العلوم الاجتماعية بان يسمع صوتهال حتى في أعماق جوانب القانون ذاته لا بد أن تتوقف لآخر الأمر على ما تستطيع أن تلقيه من ضوء على النظم التشريعية والعون الذي [21] كنها أن تسديه في حل المسائل القانونية الفعلية لعصرنا وجيلنا. ومع أن الفضل الكبير في هذا التطور يعود إلى ما يسنه المشرع نفسه إلا أنه لا [22] كن [23] اهل الدور الأساسي الذي تضطلع به [24] اكم ويقوم به القضاة في تطوير القانون وتكييفه مع حاجات مجتمعهم. وفي [25] نزء الأخير يتناول هذا الكتاب بإيجاز بعض المسائل الملحة التي سوف يتوجب على الفكر القانوني معالجتها في المستقبل القريب. وقد شددنا على إبراز أهمية [26] عاهدة [27] لاقة لبدء فكرة القانون في عصرنا هذا إذا أريد.